



جمعية الصحة العالمية الثالثة والستون
البند ١٨-١١ من جدول الأعمال المؤقت

٢١/٦٣ ج
٢٥ آذار / مارس ٢٠١٠
A63/21

نهج استراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية

تقرير من الأمانة

- ١ يبيّن هذا التقرير أهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بالنسبة لصحة الإنسان ويورد أحدث المعلومات بشأن تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من منظور قطاع الصحة، بما في ذلك المزيد من الفرص السانحة لاتخاذ إجراءات. وقد أرجأت جمعية الصحة العالمية الثانية والستين النظر في هذا البند من جدول الأعمال إلى دورة المجلس التنفيذي السادسة والعشرين بعد المائة. ونظر المجلس، في كانون الثاني / يناير ٢٠١٠ في هذا التقرير واعتمد القرارين م٢٦١٢ و١٢٦١٣ بشأن تحسين الصحة وينصان، على التوالي، على ما يلي: "تحسين الصحة من خلال تصريف النفايات بطرق مأمونة وسليمة بيئياً وتحسين الصحة من خلال الإدارة السليمة لمبيدات الهوام المتروكة وسائل المواد الكيميائية المتروكة".^١

أهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية لصون صحة الإنسان

- ٢ مالنفق إنتاج المواد الكيميائية يتزايد على الصعيد العالمي، فقد تضاعف الإنتاج العالمي لهذه المواد، مثلاً، بنحو تسعة أضعاف بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٨. ويلاحظ تغيير هام في هذا الصدد: فإن إنتاج المواد الكيميائية مازال يتزايد بشكل أسرع في البلدان التي لا تنتهي إلى عضوية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من نموه في البلدان الأعضاء في هذه المنظمة، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه، بل وأن يتتسارع أيضاً. وتقدر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن البلدان غير الأعضاء فيها، والتي انتجهت حوالي ١٧٪ من الإنتاج العالمي للمواد الكيميائية في عام ١٩٧٠، ستنتج ٣١٪ من حجم أكبر من الإنتاج العالمي للمواد الكيميائية بحلول عام ٢٠٢٠، وأن إنتاج المواد الكيميائية القديمة بكميات كبيرة سيتم، في آخر المطاف، في البلدان النامية بالدرجة الأولى، بينما ستنتهي البلدان الأعضاء في تلك المنظمة المزيد من المواد الكيميائية "المختصة".

- ٣ ويرتبط أكثر من ٢٥٪ من عبء المرض على الصعيد العالمي بعوامل بيئية من بينها حالات التعرض للمواد الكيميائية. فحالات التعرض للرصاص، مثلاً، تستأثر بنسبة ٣٪ من عبء المرض الناجم عن الأمراض المخية الوعائية ونسبة ٢٪ من العباء الناجم عن إفقار القلب. وبتأثير نحو ٨٠٠ ٠٠٠ طفل كل سنة بحالات التعرض للرصاص التي تؤدي إلى انخفاض نسب حاصل الذكاء لديهم وتخلفهم العقلي. وبشكل واسع، تحدث

١ انظر الوثيقة م٢٦١٢ و١٢٦١٣ / سجلات / ٢، المحضر الموجز للجنة الحادية عشرة، (النص الإنجليزي).

أعلى مستويات التعرض لدى الأطفال في البلدان النامية. ويظل التتفيف عن الذهب بطرق حرفية في البلدان النامية سبباً هاماً من أسباب التعرض للزئبق في حين تظل المعدات الطبية التي تحتوي على الزئبق مثل مقاييس درجات الحرارة ومقاييس ضغط الدم الشرياني مصدراً دائمة من مصادر التعرض سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية. ويعزى حوالي ٩٪ من عبء المرض العالمي الناجم عن سرطان الرئة إلى المهنة الممارسة و ٥٪ إلى تلوث الهواء الخارجي. ويحدث سرطان الرئة وورم المتوسطة نتيجة التعرض للحرير الصخري (الأسبستوس) الذي مازال مستخدماً في بعض البلدان. ويودي التسمم غير المعتمد بحياة حوالي ٣٥٥ نسمة كل عام. وحالات التسمم هذه، التي يحدث ثلثاها في البلدان النامية، ترتبط ارتباطاً شديداً بالposure المفرط للمواد الكيميائية السامة بما فيها مبيدات الهوام وباستخدامها على نحو غير ملائم.

٤- وعلى الرغم مما هو معروف منذ سنوات عديدة عن مخاطر الصحة العمومية الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية مثل الزئبق والرصاص والحرير الصخري (الأسبستوس)، فليس هناك حتى الآن إقرار تام بتلك المشكلات التي مازالت البلدان النامية تعاني منها، والتي تقل لديها عموماً الموارد اللازمة لإدارة مخاطر التعرض للمواد الكيميائية. ويرجح أن يؤدي النمو المتوقع في إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها في العالم النامي إلى تعاظم الآثار السلبية الواقعة على الصحة ما لم تقم إدارة سلية للمواد الكيميائية.

٥- وإلى جانب العمل في إطار القطاع الصحي من أجل التصدي للآثار الصحية السلبية الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطيرة، هناك مكاسب صحية هامة يمكن تحقيقها نتيجة للتعاون مع قطاعات أخرى مثل البيئة والنقل والزراعة. وتنتمي معالجة الآثار الصحية الناجمة عن المواد الكيميائية في إطار الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف بما في ذلك اتفاقية ستوكهولم المعنية بالملوثات العضوية الثابتة واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراءات الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية. واعتمد مؤتمر الأطراف، في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطيرة والتخلص منها عبر الحدود إبان اجتماعه التاسع (بالي، إندونيسيا، ٢٣-٢٧ حزيران / يونيو ٢٠٠٨)، إعلان بالي بشأن إدارة النفايات من أجل صحة الإنسان وأسباب رزقه. كما أن القرار ٥/٢٥ ("إدارة المواد الكيميائية، بما فيها الزئبق") الذي اتخذه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في شباط / فبراير ٢٠٠٩، ويتناول إعداد صياغة عالمي ملزم قانونياً بشأن الزئبق، هو قرار يقصد به المساعدة على حل المشكلات الصحية الناجمة عن الزئبق. وتعتمد السلطات في بعض البلدان النامية إلى استخدام التصنيف الذي توصي به منظمة الصحة العالمية لمبيدات الهوام بحسب الأخطار والدلائل الإرشادية للتصنيف ،١، ٢٠٠٧، وذلك في تنظيم استخدام مبيدات الهوام الشديدة الخطورة في الزراعة.

٦- وعلى الرغم من الإجراءات المتخذة، فإن حوادث الطوارئ الكيميائية التي تؤثر في صحة الإنسان وتقتضي استجابة من قبل النظام الصحي مازالت تحدث، ومنها، مثلاً، طمر النفايات السامة في كوت ديفوار عام ٢٠٠٦ الذي أدى إلى التماس نحو ٨٥٠٠٠ استشارة صحية وحدث ثماني وفيات؛ والتسمم الجماعي ببروميد الصوديوم في أنغولا في عام ٢٠٠٧ الذي تعرض له ٤٦٧ شخصاً؛ وتسمم ١٠٠٠ شخص في السنغال بالرصاص الناجم عن بطاريات معادة التدوير، مع وفاة ١٨ طفلاً من بينهم. كما أن مشكلة الاحتفاظ بمخزونات من مبيدات الهوام التي انتهت صلاحيتها مازالت مشكلة تنتظر حلّاً في العالم النامي. وهذه الأمثلة على حالات التعرض الجماعي هي أمثلة مؤقتة، بيد أن طبيعة ونطاق حالات التعرض غير المؤقتة لايزالان إلى حد بعيد مجهولين في العديد من البلدان النامية، بما في ذلك التعرض لمستوى ضعيف من طائفة من المواد الكيميائية الذي قد يمتد لفترات زمنية طويلة في بعض المناطق المعينة. وتحتاج حالات التعرض هذه على الرغم من

World Health organization. *The WHO recommended classification of pesticides by hazard and guidelines to classification 2004*. Geneva, World Health Organization, 2005. ١

وجود الكثير من الصكوك الدولية المعنية بإدارة المواد الكيميائية والتي يقصد بها صون صحة الإنسان. ولابد من ردم هذه الهوة التي تفصل بين رسم السياسات وبين ما يحدث في الواقع ومعالجتها على الصعدين الدولي والوطني.

تنفيذ الدول الأعضاء للنهج الاستراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية

-٧ يتضمن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية النصوص الجوهرية الثلاثة التالية: إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والاستراتيجية الجامعة للسياسات، وخطبة العمل العالمية.^١ ويلبي النهج الاستراتيجي الحاجة إلى تقييم وإدارة المواد الكيميائية بفعالية أكبر من أجل بلوغ الهدف المرسوم لعام ٢٠٢٠ الذي تشير إليه الفقرة ٢٣ من خطة جوهانسبurg للتنفيذ،^٢ والذي ينص على وجوب استخدام المواد الكيميائية وإنتجها بطرق تؤدي إلى تقليص الآثار الهامة المضرة بصحة الإنسان والبيئة على أدنى حد. والجدير بالذكر أن النهج الاستراتيجي لا يُعد صكًا قانونياً ملزماً.

-٨ ويحيث القرار ج ص ع ١٥-٥٩ الدول الأعضاء على مراعاة الجوانب الصحية المتعلقة بـمأمونية المواد الكيميائية مراعاة تامة لدى تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيد الوطني وعلى المشاركة في الجهود الوطنية والإقليمية والدولية المبذولة من أجل وضعه موضع التنفيذ.

-٩ وقد حضر مشاركون مما يزيد على ١٠٠ دولة عضو وعدد من المشاركين الآخرين الدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية (جنيف، ١١-١٥ أيار / مايو ٢٠٠٩). وكان المؤتمر بمثابة فرصة أولى أمام الدول الأعضاء لاستعراض التقدم المحرز في وضع النهج الاستراتيجي موضع التنفيذ. وتضمن المؤتمر جزءاً رفيع المستوى لمعالجة موضوع من مواضيع الصحة العمومية، ومناقشة مائدة مستديرة تناولت الصحة العمومية والبيئة وإدارة المواد الكيميائية. واعتمد المؤتمر قراراً شاملًا (القرار II/٤)، بشأن القضايا المستجدة في مجال السياسات) تناول مسألة إنهاء التدريجي لاستخدام الرصاص في الأصباب، والمواد الكيميائية الموجودة في المنتجات، والنفايات الكهربائية والإلكترونية، والمواد النانوية المصنعة.^٣

-١٠ ورحّب المؤتمر الدولي في قراره II/٨ الذي يتناول الجوانب الصحية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية بالدعم الذي تقدمه جمعية الصحة العالمية من خلال قرارها ج ص ع ١٥-٥٩ ودعاهما إلى النظر في نتائج دورته الثانية بشأن الصحة البشرية.^٤ وقد سلم القرار II/٨ بجملة أمور منها الأهمية الأساسية لتحديد التدخلات الفعالة بشأن المواد الكيميائية التي تسبب فلماً كبيراً في مجال الصحة العمومية، وكذلك الأهمية الحاسمة لبناء القدرات على الصعيد المحلي من أجل التخفيف من حدة الآثر الذي تخلفه المواد الكيميائية على الصحة البشرية، وأكّد القرار على ضرورة انضمام القطاع الصحي على نحو كامل إلى المحافل المعنية بالنهج الاستراتيجي وأهمية الإجراءات الصحية والبيئية المشتركة بين الوزارات باعتبارها قاعدة لانطلاق الأنشطة المشتركة بين القطاعات. ودعا المؤتمر منظمة الصحة العالمية إلى تكثيف أنشطتها في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، لاسيما على الصعيدين الإقليمي والقطري، ودعا أمانة النهج الاستراتيجي إلى التشاور مع منظمة الصحة العالمية من أجل وضع استراتيجية لتعزيز مشاركة القطاع الصحي في تنفيذ النهج الاستراتيجي.

١ الوثيقة ج ص ع ٢٠٠٦/٥٩٤ سجلات/١، الملحق ١.

٢ التي اعتمدتها مؤتمر القمة العالمي المعنى بالتنمية المستدامة (جوهانسبurg، جنوب أفريقيا، أيلول / سبتمبر ٢٠٠٢) وترتدي الوثيقة ج ص ع ٢٠٠٦/٥٩٤ سجلات/١، الملحق ١، المرفق ٢، التذييل.

٣ الوثيقة SAICM/ICCM.2/15، القرار II/٤.

٤ الوثيقة SAICM/ICCM.2/15، القرار II/٨.

- ١١ - وللقطاع الصحي أدوار ومسؤوليات جسمية يضطلع بها في مجال إدارة المواد الكيميائية، وهي تتعكس في أولويات القطاع الصحي في إطار النهج الاستراتيجي^١ وتشتمل على ما يلي:
- جمع البيانات حول المخاطر الكيميائية المحتملة وإعلام الجمهور
 - الحيلولة دون حدوث الطوارئ الكيميائية والسيطرة عليها بما في ذلك علاج الضحايا
 - العمل مع سائر القطاعات على الدعوة إلى اتخاذ إجراءات و البحث عن بدائل أكثر مأمونية بالتركيز بوجه خاص على الفئات السكانية الأشد تعرضًا للمخاطر
 - تقدير الآثار المترتبة على سياسات إدارة المخاطر الكيميائية المحتملة عن طريق الرصد والتقييم
 - تقاسم المعارف والمشاركة في الآليات الدولية الرامية إلى حل المشكلات.
- ١٢ - وسيتيح تطبيق وزارات الصحة لهذه المسؤوليات تعزيز الصحة العمومية على نحو سريع نسبياً، وتتنفيذ النهج الاستراتيجي من خلال الإجراءات التالية:
- جمع المعلومات بقصد التعرف على المواد الكيميائية الخطرة التي يتعرض لها السكان من أجل اتخاذ إجراءات اللازمة فيما يتعلق بأهم المشكلات المطروحة.
 - التعرف على التدخلات الفعالة فيما يتعلق بالمواد الكيميائية التي تشكل أكبر الهواجس في ميدان الصحة العمومية مثل الرصاص والزئبق والملوثات العضوية الثابتة والحرير الصغرى (الأسبستوس). وبإمكان قطاع الصحة الاستفادة من الخبرات التي اكتسبتها البلدان التي نجحت في اتخاذ إجراءات فعالة في هذا الصدد.
 - تعزيز الترتيبات المحلية من أجل سيطرة قطاع الصحة العمومية على الطوارئ الكيميائية، وذلك بالتركيز على الوقاية والتأهب واكتشاف الأحداث في مرحلة مبكرة أو التقليل إلى أدنى حد من أثرها على الصحة العمومية، والاستجابة السريعة من أجل إنقاذ الأرواح والحد من المعاناة وتجاوز الأزمة. وللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) تلزم البلدان قانوناً بتطوير قدرات محسنة من أجل ترصد واكتشاف الفاشийات المتعلقة بالمواد الكيميائية التي يمكن أن تؤدي إلى انتشار الأمراض دولياً.
 - الاستفادة من الترتيبات المؤسسية التي يشتمل عليها النهج الاستراتيجي، وذلك، مثلاً، بإدراج الأولويات الصحية في الخطط الوطنية لتنفيذ النهج الاستراتيجي، وتنسيق العمل مع سائر الوزارات فيما يخص المشكلات ذات الطابع المتعدد القطاعات واستخدام المحافل الإقليمية والدولية في إطار النهج الاستراتيجي من أجل إشراك سائر القطاعات في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.
 - الاستفادة من الصندوق الإنمائي التابع لبرنامج البدء السريع في إطار النهج الاستراتيجي، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة للبيئة والذي يموّل المشاريع الرامية إلى تعزيز قدرات وطاقات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على التنفيذ. وقد تمت، بحلول نيسان/

^١ انظر الوثيقة ج ص ٥٩٤/٢٠٠٦/٢ سجلات/١، الملحق ١.

أبريل ٢٠٠٩، الموافقة على ٨٢ مشروعًا تجاوزت تكلفتها الإجمالية ١٦ مليون دولار أمريكي من المزمع تنفيذها من قبلي ٤ حكومة و ١٢ منظمة من منظمات المجتمع المدني، وهذه المشاريع تعني ٧٦ بلداً منها ٣٥ بلداً من أقل البلدان نمواً و/أو الدول النامية الجزرية الصغيرة. وقد حصلت أربع عشرة وزارة من وزارات الصحة وتنظيمان اثنان من تنظيمات القطاع الصحي المنتمية إلى المجتمع المدني على تمويل لمشاريعها.^١

تيسير تنفيذ النهج الاستراتيجي من قبل الأمانة

١٣ - طلبت جمعية الصحة في قرارها ج ١٥-٥٩٤ إلى المدير العام أن يتولى أمر تيسير تنفيذ النهج الاستراتيجي من قبل القطاع الصحي. ولمنظمة الصحة العالمية برنامج عمل نشط يُعني بالسلامة الكيميائية كما أن أولويات القطاع الصحي في إطار النهج الاستراتيجي تتعكس في خطة عملها. ويتم الآن تعميم معلومات عن النهج الاستراتيجي على القطاع الصحي بما في ذلك وزارات الصحة ومرافق السموم وما إلى ذلك من الشبكات والمؤسسات العلمية والمنظمات غير الحكومية. وللأمانة مركز اتصال يُعني بالنهج الاستراتيجي كما أنها تزود أمانة النهج الاستراتيجي بخدمات موظف من الفئة المهنية (الفنية) نزولاً على الطلب الذي تقدم به المؤتمر الدولي المعنى بإدارة المواد الكيميائية.

١٤ - وتسهم أمانة منظمة الصحة العالمية في الاجتماعات الإقليمية دون الإقليمية المعنية بالنهج الاستراتيجي، كما دعت، مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى عقد المؤتمر الأول المشترك بين الوزارات والمعني بالصحة والبيئة في إفريقيا (ليبريفيل، ٢٦-٢٩ آب / أغسطس ٢٠٠٨). وتشارك المنظمة في المجلس التنفيذي للصندوق الإنمائي التابع لبرنامج البدء السريع، وفي اللجنة التي تنظر في الطلبات المقدمة للحصول على التمويل، كما أنها الوكالة التنفيذية لأربعة مشاريع تدخل في إطار برنامج البدء السريع. وتعمل المنظمة أيضاً مع شركائها داخل البرنامج المشترك بين المنظمات والمعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية،^٢ على إصدار توجيهات من أجل بناء القدرات القطرية والمادية المرجعية في البلدان.^٣ وعلاوة على ذلك ساعدت المنظمة في الأعمال التحضيرية الخاصة بالمؤتمر الدولي الثاني المعنى بإدارة المواد الكيميائية.

^١ مشاريع وزارات الصحة: تعزيز القدرات اللازمة لتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية في ألبانيا؛ إدماج إدارة المواد الكيميائية في التخطيط الإنمائي في بيلاروس؛ تقديم الدعم القطري لغابون وكينيا من أجل تنفيذ إعلان ليبريفيل بشأن الصحة والبيئة في إفريقيا؛ تحديث مواصفات الإدارة الوطنية للمواد الكيميائية في كازاخستان؛ إدارة بعض المسرطنات الصناعية ذات الأولوية في إندونيسيا وسري لانكا وتايلاند؛ إعادة تدوير الناموسيات المعالجة بالمبادات الحشرية الطويلة المفعول والتخلص منها في مدغشقر؛ إدارة مبيدات الهوام المستخدمة في إطار الصحة العمومية في المغرب؛ إنشاء سجل وطني لإطلاق الملوثات ونقلها في بينما؛ تعزيز إدارة المواد الكيميائية في بيرو والفلبين وأوروغواي. مشروع المجتمع المدني: المشروع الإقليمي المعنى بالقليل إلى أدنى حد من مصادر الزئبق المنزلي والذى تتفذه جمعية الأطباء المدافعين عن البيئة في الأرجنتين؛ إعداد مواد التعلم عن بعد في مجال تقييم المخاطر الكيميائية الذي ينفذه معهد شوابهورن للبحث في تايلاند.

^٢ منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونيدو ومعهد الأمم المتحدة للتربية والبحوث ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي بصفة مراقبين.

^٣ ترد التفاصيل على الموقع التالي: www.who.int/iomc

١٥ - وستقدم الأمانة المزيد من الدعم للدول الأعضاء عن طريق ما يلي:

- تجميع وتبادل البيانات بشأن الآثار الصحية الناجمة عن المواد الكيميائية التي تسبب قلقاً كبيراً في ميدان الصحة العمومية، إلى جانب المعلومات حول الإجراءات التي تكللت بالنجاح. وعلاوة على ذلك بإمكان المنظمة أن ترسي قواعد مؤشرات النجاح الرئيسية مثل معايير الاستغناء التدريجي عن استخدام الزئبق في مجال الرعاية الصحية.
- تقديم الدعم والإرشاد التقنيين، مثلاً، في مجال إدارة الطوارئ الكيميائية في ميدان الصحة العمومية وفي تقدير عبء المراضة الناجم عن المواد الكيميائية.
- العمل مع أمانة النهج الاستراتيجي على تقديم الخدمات من أجل تيسير الاستفادة من الصندوق الانتماني التابع للنهج الاستراتيجي، وإنشاء شبكة غير رسمية تضم مراكز الاتصال التابعة للقطاعات الصحية من أجل تبادل الخبرات وجمع وتبادل المعلومات حول احتياجات القطاع الصحي في مجال بناء القدرات.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

١٦ - جمعية الصحة مدعوة إلى أن تعتمد القرارات اللذين أوصى بهما المجلس التنفيذي في القرارات مرت ١٢٦ ق ١٢٦ ق ١٣.

= = =